S/2000/413

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2000
Arabic
Original: English

بعثة مجلس الأمن الخاصة لزيارة إثيوبيا وإريتريا، ٩ - ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠

مشروع تقرير

أولا - مقدمة

١ - أحاط رئيس مجلس الأمن الأمين العام علما، برسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/392)، بأن المجلس قد قرر إيفاد بعثة خاصة إلى إثيوبيا وإريتريا. وبناء على ذلك، طلب المجلس إلى بعثة مجلس الأمن التي كانت في كمبالا حينذاك المضي قدما إلى أديس أبابا وأسمره عملا بمقرره. وفيما يلي عضوية البعثة الخاصة:

الولايات المتحدة الأمريكية (السفير ريتشارد هولبروك - رئيس البعثة)

تونس (السفير سعيد بن مصطفى)

فرنسا (السفير جان - دافيد لوفيت)

مالي (السفير مختار عوان)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (السفير جيرمي غرينستوك)

ناميبيا (السفير مارتن أنجابا)

هولندا (السفير أ. بيتر فان فالسوم)

٢ - وترد اختصاصات البعثة في الوثيقة S/2000/392.

ثانيا - أنشطة البعثة الخاصة

٣ - غادر سفراء مجلس الأمن كمبالا في ٨ أيار/مايو متوجهين إلى أديس أبابا، حيث اجتمعوا مساء اليوم نفسه ورئيس الوزراء ميليس زيناوي. وبعد أن أحيط رئيس الوزراء ميليس علما باختصاصات البعثة الخاصة، عرض بإسهاب موقف حكومته فيما يتعلق بتعليق المحادثات عن قرب في مدينة الجزائر، كما قدم بيانا مفصلا عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا. وقد وصف رئيس الوزراء ميليس بصورة خاصة سير المحادثات كما أجراها وسطاء ونقاط الخلاف التي ما زالت دون حل. وفي هذا الصدد، أجمل رئيس الوزراء موقف حكومته بشأن الاتفاق الإطاري الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية وطرائق التنفيذ والترتيبات التقنية التي اقترحت لوضعها موضع التنفيذ.

٤ - وفي اليوم التالي، ٩ أيار/مايو، وبعد أن تناولت البعثة الخاصة طعام الإفطار في الصباح الباكر مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية والقائم بالأعمال الجزائري، مضت البعثة

110500 110500 00-42649 (A)
0042649

الخاصة قدما إلى أسمره، حيث اجتمعت والرئيس أسایاس أفورقي. وشرح الرئيس أفورقي بدوره للبعثة الخاصة وجهة نظر حكومته بشأن الحالة الراهنة وموقفها بشأن الوثائق المعنية.

٥ - وبعد أن عادت بعثة مجلس الأمن الخاصة إلى أديس أبابا في مساء اليوم نفسه، اجتمعت مرة أخرى ورئيس الوزراء ميليس لتوضيح الموقف المحدد الذي تتخذه حكومته فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري وطرائق التنفيذ.

٦ - واجتمعت البعثة الخاصة في تلك الليلة والأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سعيد جنيت، وغيره من مسؤولي تلك المنظمة لالتماس الحصول على آرائهم بشأن الحالة وتفسيرهم لعبارات وردت في وثائق المنظمة. وقد أكد الأمين العام المساعد جنيت أن النص الفرنسي للوثائق المعنية هو وحده ذو الحجية. وقد أثار هذا فرقا محتملا في المعنى بشأن عبارة ''ترتيبات تقنية موحدة''، وهي معرفة في الانكليزية في معظم الحالات، إلا أنها نكرة في النص الفرنسي.

٧ - وفي ١٠ أيار/مايو، عادت البعثة الخاصة إلى أسمره، حيث التمست الحصول على آراء الرئيس أفورقي بشأن مشروع نص وضعه أعضاء البعثة الليلة الماضية. وبعد إجراء المزيد من المناقشات نُقل، هذا النص إلى رئيس الوزراء ميليس في أديس أبابا للحصول على آرائه بشأنه.

ثالثا - ملاحظات

٨ - أسفرت مفاوضات منظمة الوحدة الأفريقية على مر الزمن عن مجموعة كبيرة من الاتفاقات ومشاريع النصوص بشأن وقف إطلاق النار والانسحاب والترتيبات المؤقتة والتحكيم ورسم حدود الإقليم المتنازع عليه بين إريتريا وإثيوبيا بصورة نهائية. وتمثل العناصر النهائية التي ستنفذ في الترتيبات التقنية جزءا ضئيلا جدا من مجموع هذا. ويتعين توجيه التهنئة إلى منظمة الوحدة الأفريقية على هذا الإنجاز الحافل. ومن الواضح، في رأي البعثة، أن الخلافات بين الجانبين، وإن كانت حقيقية، ضئيلة نسبيا ويمكن التغلب عليها وبالوسع حلها عن طريق إجراء مفاوضات مكثفة لبعض الوقت.

٩ - إلا أن الجانبين على شفير استئناف حرب طائشة بسبب هذه الخلافات. وهذه الحرب، التي قد تندلع من جديد في أي وقت، لن تكلف الجانبين أعدادا كثيرة من الضحايا فحسب، وإنما ستضيف أيضا أعدادا كبيرة من الوفيات بسبب المجاعة، حيث أن الحرب ستحول وسائل النقل التي تمس الحاجة إليها عن غرض الإغاثة من المجاعة إليها. وفي الواقع، فقد حدث هذا بالفعل، مما يجب أن يشعر جميع المعنيين بالحزي بسببه. وفي غضون ذلك، تتهم إثيوبيا إريتريا بالمماطلة في المفاوضات لتجنب تحمل عقبات الهجوم الذي شنته في أيار/مايو ١٩٩٨؛ وتتهم إريتريا إثيوبيا بالتشبث بخيار استئناف الصراع، بينما تتواصل المفاوضات.

١٠ - وبناء على ذلك ركزت البعثة الخاصة على إنشاء آلية لتجاوز هذه العقبة الكأداء دون الدخول في متاهة تفاصيل مفاوضات منظمة الوحدة الأفريقية. ولن يكون من شأن تجدد الصراع سوى أن يشكل خطوة مفجعة في الظروف التي يعيشها البلدان بحيث ارتأت البعثة أنه لا بد وأن تكون هناك دوافع شديدة لتجنبه. وبناء على ذلك انتابنا شعور بخيبة الأمل عندما وجدنا أنه ما زال هناك مجالا رحبا لمواصلة القتال. إلا أننا قررنا اختبار آليات مختلفة لتشجيع استئناف المحادثات.

١١ - وفي نهاية المطاف اتخذت هذه الآلية شكل مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى استئناف المحادثات عن قرب بدعوة من منظمة الوحدة الأفريقية (انظر المرفق). وقد

أجريت مشاورات مع تلك المنظمة ووافقت على ذلك. وهكذا أفضى التوجه مرتين إلى إثيوبيا وإريتريا إلى التفاوض على نص، يلتمس كل جانب فيه صياغة تؤيد موقفه. بيد أن البعثة أكدت أن لمجلس الأمن وحده المسؤولية الكاملة بشأن اتخاذ أي قرار، وأنه ليس بوسعنا سوى أن نلتمس آراء الجانبين، دون أن نتقيد بأي التزام لهما.

١٢ - وفي أثناء هذه المبادرات، زاد فهم البعثة الخاصة لتعقيدات المشكلة، وزاد تقديرها لصراحة ووضوح بيانات السياسات التي قدمها رئيس الوزراء ميليس والرئيس أفورقي. وقد أوضحنا مرارا وتكرارا أننا لن نقحم أنفسنا في جوهر النصوص التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، ولن نقدم بديلا لعملية تلك المنظمة. إلا أنه يتعين على الزعيمين أن يفهما أن الخلافات بينهما على مسألة إقليمية لا تستوجب في حد ذاتها، من وجهة نظر خارجية، العودة إلى القتال.

١٣ - وفي وقت وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، لم تكن البعثة الخاصة تعلم ما إذا كان مجلس الأمن سيتخذ قرارا في هذا الصدد، أو ما إذا كان الطرفان سيقرران معا استئناف المناقشات في وقت مبكر، أو ما إذا كان يمكن تجنب تجدد الصراع. ونحن ننحو إلى اتخاذ وجهة نظر متشائمة بشأن النقطة الأخيرة. إلا أنه من الصواب من كل منطلق - معنوي وسياسي واستراتيجي ومصالح ودور مجلس الأمن - أن أوعز إلينا بتوسيع نطاق البعثة للتوجه إلى أديس أبابا وأسمره. ويجدر بذل أي جهد دبلوماسي، حتى وإن لم يُكتب له النجاح، حينما تكون عواقب الحرب مدمرة للغاية لشعبي البلدين.

١٤ - وتود بعثة مجلس الأمن الخاصة أن تعرب عن تقديرها لرئيس الوزراء ميليس زيناوي والرئيس أسياس أفورقي لحسن ضيافتهما وللصراحة التي ردا بها على الأسئلة والتعليقات التي وجهتها البعثة الخاصة. وتعرب البعثة الخاصة أيضا عن امتنانها للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفيهم لكفالة توفير كل الدعم السوقي اللازم، رغم أنه تم القيام بالبعثة على عجل؛ وفي النهاية، يسر أعضاء البعثة أن يقروا مع التقدير بالخدمات الجليلة التي قدمها الكابتن خالد بسيوني وطاقمه من شركة طيران AMC، ولولاهم لما تسنى القيام ببرنامج سفرهم الطموح والشاق عبر القارة الأفريقية.

المرفق

مشروع قرار لمجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١٢٢٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، و ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يشير أيضا إلى موافقة حكومتي إثيوبيا (S/1998/1223) وإريتريا (S/1999/215) على الاتفاق الإطاري للتسوية السلمية للصراع الدائر بين إريتريا وإثيوبيا (S/1998/1223)، المرفق)، على النحو الذي أقرته قمة الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها المعقودة في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يشير كذلك إلى موافقة حكومتي إثيوبيا (S/1999/789) وإريتريا (S/1999/794) على طرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تسوية الصراع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا (S/1999/794)، المرفق الثالث)، بصيغته التي وافق عليها المؤتمر الخامس والثلاثون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ التزام الطرفين بتحديد ورسم حدودهما المشتركة،

وإذ يؤكد التزام الطرفين بإيجاد حل سلمي للصراع الدائر بينهما وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة إثيوبيا وإريتريا واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء التعبئة المستمرة للقوات العسكرية للطرفين واحتمال تجدد الصراع بينهما،

وإذ يلاحظ أن محادثات الجوار المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، كانت تهدف إلى مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن ترتيبات تقنية موحدة وتفصيلية تكون مقبولة من الجانبين وتؤدي إلى حل سلمي للصراع بين إريتريا وإثيوبيا،

وإذ يلاحظ أيضا أن البيان الصادر عن مكتب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن محادثات الجوار (S/2000/394) يحدد نقاط التلاقي التي سجلت بالفعل بين الطرفين،

وإذ يلاحظ أن الاستنتاج الإجماعي الذي توصلت إليه بعثته الخاصة الموفدة إلى أفريقيا، بعد محادثات مكثفة مع الزعيمين في حكومتي إثيوبيا وإريتريا، يشير إلى أن كلا الحكومتين قد أكدتا موافقتهما على الاتفاق الإطاري وطرائق تنفيذه والتزامهما به، على النحو الذي أبلغ من قبل إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن،

واقتناعا منه بضرورة مواصلة وتعجيل الجهود الدبلوماسية،

وإذ يؤكد أن الصراع الدائر بين إثيوبيا وإريتريا يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، بل وأن تجدد الأعمال العدائية سيمثل تهديدا أكبر للاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية،

١ - **يؤيد** الاتفاق الإطاري للتسوية السلمية للصراع الدائر بين إريتريا وإثيوبيا وطرائق تنفيذه كأساس للحل السلمي للصراع الدائر بين الطرفين؛

٢ - **يؤيد أيضا** البيان المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ الصادر عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية (S/2000/394)؛

٣ - **يرحب**، بموافقة حكومتي إثيوبيا وإريتريا على الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية وطرائق تنفيذه، ويعلن أهمية كبرى على هذه الموافقة، التي أكدها قائدا البلدين من جديد مباشرة إلى البعثة الخاصة لمجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

٤ - **يحث** على القيام في أسرع وقت ممكن، وبدون شروط مسبقة، بإجراء محادثات عن الجوار تشمل مناقشات موضوعية تجري على أساس الاتفاق الإطاري وطرائق تنفيذه والعمل الذي اضطلعت به منظمة الوحدة الأفريقية، على النحو المسجل في البيان الصادر عنها المؤرخ ٥ أيار/مايو، للتوصل إلى ترتيبات تقنية موحدة تؤدي إلى التنفيذ العملي للاتفاق الإطاري والطرائق؛

٥ - **يرحب** ببياني الزعيمين اللذين أدليا بهما مباشرة إلى البعثة الخاصة لمجلس الأمن وأشارا فيهما إلى أنهما سيستأنفان محادثات الجوار بلا شروط مسبقة على الأساس المحدد في الفقرة ٤ أعلاه، بدعوة من رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وتحت إشراف المنظمة؛

٦ - **يؤكد من جديد** تأييده التام لعملية السلام المستمرة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية وجهود المنظمة والجزائر، الرئيسة الحالية لها، والأطراف المهتمة الأخرى بالتوسط من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع، **ويقرر** مساعدة عملية محادثات الجوار التي تتولاها منظمة الوحدة الأفريقية بين الحكومتين، بناء على طلب المنظمة؛

٧ - **يصر** على أن ينفذ الطرفان التزامهما بالامتناع عن استعمال القوة، بما يتسق مع موافقتهما على أحكام الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية وطرائق تنفيذه ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

٨ - **يصر أيضا** على أن ينفذ الطرفان التزامهما بالعودة إلى المواقع التي كانا فيها قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، على نحو يتسق مع التسلسل المحدد في طرائق التنفيذ التي وافق عليها الطرفان؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن جميع جوانب تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوما؛

١٠ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.